د. محمد محمود الإمام
1994/6/12

بازار الشرق الأوسط
(من السوق العربية إلى السوق العبرية)

مقدمة:

خلال لقاء مع أحد الصحفيين الأوروبيين الذين كانوا يستطلعون آثار حرب 1967، وجهت إليه السؤال التالي: "لنفرض أن العرب أعطوا إسرائيل كل الأراضي التي تريدها، وأنهم اتفقوا معها على العيش معا في سلام ولكن دون إقامة أية علاقات معها. فماذا تتوقع أن يكون عليه حالها بعد عشرين عاما؟" ولم يستغرق الأمر منه طويل تفكير لتأتي إجابته: "لن يبقى فيها أحد"، ومضى يدلل على ذلك بتطور حركة الهجرة في ضوء تردي أوضاعها الاقتصادية. وكان تعليقي: "هذا بالضبط هو السبب في أن العرب يرفضون هذا الكيان الدخيل، الذي يريد فرض وجوده على قاعدة من امتصاص قدرات العرب، بدءا بطرد الفلسطينيين أصحاب الأرض من موطنهم، وانتهاء بإقامة الصهاينة دولتهم المزعومة على حساب الوجود العربي ذاته، كامتداد فاعل لقوى الاستعمار المتحالفة معهم، لتصبح تلك الدولة نموذجا فريدا لاستعمار رباعي، فهو صهيوني المنشأ إمبريالي النزعة، وهو مباشر من حيث كونه استيطاني، وغير مباشر بحكم استخدامه نفس آليات الاستعمار الحديث القائمة على تدعيم صفات عدم التكافؤ في العلاقات الدولية، وهي الصفات التي حدت من قدرات العالم الثالث على الانطلاق نحو التنمية المنشودة.

القضية إذا أن العرب لم يكونوا طوال 45 عاما يتصرفون بناء على وهم أو عقدة نفسية تحتاج إلى علاج قوامه إسقاط ما يسمى بالحاجز النفسي ... والقضية أن العرب لم يكونوا قد أهملوا دراسة عواقب ذلك المشروع الصهيوني الذي لم تكن مقولات مؤسسيه خافية عن أحد بحيث يطلب إليهم اليوم أن يواجهوا بالدراسة ما يطرحه الطرف الآخر من دراسات ... والقضية أن ما يطرح من مقترحات وإن بدا مضمونه اقتصادي، إلا أنه يأتي في إطار إعادة بناء سياسي قوامه التحول من معالجة الموقف بأدوات الحرب إلى تناوله بوسائل السلم ولكنه سلم يطرح من طرف واحد ويشارك فيه الطرف الآخر دون تخل واضح عن طبيعته العدوانية. وتأتي المفارقة أن من يطرح السلام قد تجرد من سلاح الحرب، فلم يعد لدعواه أنه يقدم السلام مقابل شئ ما (يقال أنه الأرض التي اغتصبت في 1967 وليس كل الأرض المغتصبة) أي مغزى، لأن الذي يمكنه عرض السلام هو الذي يملك قرار الحرب، وهذا يظل بيد إسرائيل (ومن ورائها حلفاؤها الذين قد يمنعونها عن الإقدام عليها لأسباب تكتيكية كما حدث خلال كارثة الخليج الأخيرة). من هنا تحولت المعادلة إلى أن يكون السلام أمرا تعرضه إسرائيل، فما هو المقابل العربي؟ قد يكون هذا الطرح أقرب إلى الصواب لو أن العرب كان بيدهم زمام المبادرة، إذ أن المقابل الذي قدموه هو الأرض التي اغتصبتها إسرائيل، ويكون السلام الذي تتعهد إسرائيل بتقديمه وباحترامه ثمنا لتلك الرقعة التي أقامت عليها دولة لم تتحدد حدودها بعد.

إذا عندما يجري حوار حول "مستقبل العلاقات" بين العرب وإسرائيل فإنه يجب أن يستند إلى تحديد قاطع لأمرين: الأول هو الشكل الذي تتخذه الدولة الدخيلة التي عليها أن تتحول من مرحلة الإنشاء والتوسع بالعدوان، إلى مرحلة الحياة والتعايش بالسلم. الأمر الثاني هو أن تلك العلاقات لا يجب أن تفرض مقدما ثمنا للسلام، لأن هذا يعني ببساطة انتقاصا للسيادة، وهو ما يستتبع العمل على استرداد تلك السيادة عند أول فرصة تسنح، الأمر الذي يجعل السلام المطروح مشوبا، حاملا في طياته بذور تداعيه. ولكون العلاقات المقصودة تدخل في نطاق علاقات بين دول تامة السيادة، فإن علينا أن نتبين مقومات سلامة تلك العلاقات المرهونة بإرادة أطرافها، ومدى مصداقية طرح الصيغ المختلفة لها.

منطق التبعية الدونية:

وليس بخاف أن هناك انقساما بين المفكرين العرب حول حقيقة ما يطرح من صيغ وحول ما يجب أن يتخذ بشأنه من مواقف. يكفي أن أحيل القارئ إلى ندوتين عقدتا مؤخرا. الأولى في نوفمبر الماضي، نظمها ونشر أعمالها مركز دراسات الوحدة العربية تحت عنوان "التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي"؛ والثانية نظمها قسم الاقتصاد بجامعة القاهرة في منتصف شهر مايو الماضي كمؤتمر له تحت عنوان "التعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط: الاحتمالات والتحديات". وسوف استأذن القارئ في أن استند في عرض آراء بعض المدارس المختلفة على ما جاء على لسان أنصارها في هاتين المناسبتين اللتين تتميزان بأنهما اجتهدتا في تطبيق المنهاج العلمي، ومن ثم ابتعدتا عن كثير من اللغو الذي أحاط بالموضوع، والذي عابه أن كل مشارك فيه انطلق من موقف مسبق حاول التدليل على صحته، بدلا من أن يستخدم أدوات علمية يترك لها أمر توضيح النتائج المترتبة على فروض أو طروح معينة. لا أعني بذلك أن الالتزام العلمي بمفرده ضمن لجميع الآراء صفة الصواب، فالشقة ظلت واسعة؛ ولا أن جدل غير المتخصصين غير ذي قيمة، لأن التخصص شئ والاهتمام شئ آخر؛ والواضح أن الجميع يعنيه الأمر بقدر كبير، لأنه

في الواقع يتناول مصير دول وشعوب، وتختلط فيه الآلام والدماء التي سالت، وما زالت تسيل، زكية في دفاع عن حق مغتصب، والآمال التي عقدت على النجاح في الكفاح ضد التخلف ودواعيه، بما في ذلك الاستعمار قديمه وحديثه، ولا أخال أحدا، مهما اشتد إيمانه بسيادة ما يسمى "الاعتماد المتبادل" الذي يردده الكثيرون كصفة أساسية لعالم اليوم، يدعي أن ظاهرة الاستعمار قد اقتلعت من جذورها.

وإذا كان أصحاب مدرسة الإقدام على التعاون الإقليمي يبدون متمشين مع الكثير مما يطرح على الجانب الآخر الذي يضم إلى جانب إسرائيل أطرافا أخرى على رأسها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وإن شارك فيه آخرون كتركيا لأسباب أخرى، إلا أننا نستطيع أن نميز بين منطلقين كل منهما بمثابة مدرسة قائمة بذاتها. المنطلق الأول يسلم بداءة بالتفوق الإسرائيلي ويرى في الاستظلال بظله طريقا للخروج من المأزق الذي يعاني منه الاقتصاد المصري (وغيره من الاقتصادات العربية، بل والاقتصاد العربي في مجمله). ويتزعم هذا المنطلق المهندس مصطفى خليل الذي، رغم أنه غير سياسي النشأة، يفخر بأنه مهندس كامب يفيد، والذي، رغم عدم كونه اقتصادي التأهيل (ولو أنه يرأس بنكا من أهم البنوك)، يعيب على المختصين وعلى المفكرين العرب عدم إمعانهم الفكر مثله، والذي رغم عدم اختصاصه بالعمل المشترك (رغم أن مصرفه هو أحد أهم المشاريع العربية المشتركة) يتجلى موقفه واضحا في مشروع خليل/بيريز الذي قام على فكرة تضافر العقل الإسرائيلي مع المال العربي والعضل المصري. لذا فهو يشارك معظم أنصار هذا المنهج في امتلاك قدر عال من الجسارة في التنظير للشؤون الاقتصادية والسياسية بل وفي ممارستها اعتمادا على الموهبة الذاتية التي تلغي التخصص والاختصاص. ومن ثم يمكن أن نستعير له التسمية الشائع استخدامها في الولايات المتحدة، وهي أنه يمثل زعامة اللوبي الصهيوني في العاصمة المصرية.

ولا نعتقد أن مثل هذا المنطلق جدير بإضاعة الوقت في مناقشة ما يطرحه من أفكار لأنه يفترض حرمان العربي من امتلاك العقل، ومن ثم من إمكانية الاعتماد على النفس، وهو ما تستحي أن تقول به أعتى المقولات المنظرة للتبعية. ومع ذلك فإننا نلحظ أن الأساس العملي (ولا نقول العلمي) لهذه المدرسة، هو الدعوة إلى **تكامل الموارد**. وسوف نتناول فيما بعد مدى جدارة هذا النوع من التكامل بالتطبيق وما يلزم لتحقيقه من مقومات، خاصة وأنه كثيرا ما يعتبر أساسا قويا لإقامة تكامل عربي وإن كان محوره المال. وإذا كان تحرير حركة انتقال الموارد يعتبر من معالم المراحل المتقدمة لما يسمى بالسوق المشتركة، فسوف نبين أن الفارق كبير بين تكامل الموارد والتكامل الذي تنشده الدول النامية.

منطق الاقتصادوية:

المنطلق الثاني يبدو أصحابه على العكس من هذا الشعور بالدونية، يطرحون أفكارهم من أرضية التعالي. وهم أكثر احتراما للعقل العربي وأكثر تقديرا لعلم الاقتصاد إلى حد إعلائه على سائر العلوم والتخصصات، بما في ذلك الاعتبارات السياسية والاستراتيجية، كما يتجلى واضحا مثلا في الإسهامات العديدة التي يجود بها الدكتور سعيد النجار، سواء تدليلا على رأيه أو انتقادا لمن يرى أنهم أداروا ظهرهم لعلم الاقتصاد. ويكفي أن نقتبس عبارة من تعقيب له نشر في الصفحة 190 من ندوة مركز دراسات الوحدة العربية السابق الإشارة إليه:

> "إن للتحليل الاقتصادي قواعده وأصوله وطرق الحكم على الأفضل والمفضول. ولا يجوز استبعاد وضع أفضل، أو قبول وضع مفضول، بناء على عموميات هلامية مثل 'المردود السياسي والاستراتيجي' أو 'النهوض المستقبلي والحضاري للعرب'. مثل هذه المقولات تعني في جوهرها التمييز بين صفقة وأخرى ليس بناء على السعر والجودة كما يقضي علم الاقتصاد، وإنما بناء على جنسية الأطراف. وهذا رفض لعلم الاقتصاد برمته."

هذا التأليه لعلم الاقتصاد، أو ما يطلق عليه "الاقتصادوية" ينفيه واقع الحياة، ويكفي أن نسوق أمثلة ثلاث. أولها هو ما قدمه الدكتور النجار في نفس التعقيب من أسانيد تسعة للتدليل على صدق عزيمة إسرائيل على الدخول طرفا في عملية السلام الجارية، والتي سوف نناقش بعضا منها عما قليل. فما نحن بصدده بحكم تلك الأسانيد هو أمر أساسه سياسي واستراتيجي، ويجب أن تناقش أبعاده الاقتصادية في إطار تلك الأسس. فرق بين أن يقال أن علم الاقتصاد يقول بشيء، وأن يقال أنه لا يوجد بجانب علم الاقتصاد علوم أخرى يرجع إليها المجتمع في تصرفاته. ولعل من درس علم الاقتصاد يتذكر كم من مرة أثير فيها اعتراض علمي على مقولات اقتصادية تفترض بقاء الأمور الأخرى على حالها. بل إن ما يفترضه الاقتصاديون من معلمات ومعطيات، هو في حقيقته متغيرات في عرف العلوم الأخرى. قد لا يكون الاقتصادي هو أقدر الناس على تفسيرها، إلا أن قبوله لها كمعطيات لا ينفي عنها صفة التغير التي يستطيع غيره من علماء العلوم الإنسانية والطبيعية تقديم تفسير لها. ثاني الأمثلة صفقة الطائرات التي عقدتها السعودية بعد رضوخ لمكالمة من زعيم الرأسمالية التي أبدعت الفكر الاقتصادي الذي يعتنقه الاقتصاديون. أم أنهم يرون الداعي هو أن تشغيل 50 ألف عامل أمريكي أفضل اقتصاديا للسعودية من تشغيل عدد مماثل في بريطانيا أو فرنسا؟ الثالث نقتبسه من جريدة الوطن الكويتية، 1993/4/18، نقلا عن "ليموند"، لما ذكره جيمس شليزنجر، وزير الطاقة الأمريكي في عهد كارتر، أثناء مؤتمر للطاقة في مدريد في 1992/9/20 (بحضور بعض العرب)، "إن ما بقي في ذهن الشعب الأمريكي من حرب الخليج هو أنه من الأسهل بكثير والأطرف أيضا أن تذهب إلى الشرق الأوسط لركل الناس هناك على أقفيتهم بدل أن تتقشف وتقدم تضحيات للحد من تبعية أمريكا للنفط المستورد من الشرق الأوسط.

الذين يعرفونني جيدا سيدركون أنني ما كنت لأقول ما قلته لو أنه لا يلتقي مع التفكير السائد في المستويات العليا للحكومة الأمريكية." (انتهى الاقتباس). فتحكم العرب في نفطهم يورث أمريكا التبعية، وهو أمر يوجب التعامل معه بالركل على القفا. وقد تصفحت كتب الاقتصاد جميعا فلم أجد فيها مثيلا لمثل هذا القول. أما بعض المدارس المناهضة للتبعية فتستخدم عبارات أكثر تهذيبا قوامها "التنمية المستقلة بالاعتماد (الجماعي) على النفس"، وهو أمر يستهجنه بعض الاقتصاديين.

ولعل أهم الحجج التي تساق في تفسير الإقدام على التفاوض حول السلام، انهيار الاتحاد السوفيتي ومعه المعسكر الاشتراكي، وشيوع السلام والتعاون الدوليين محل الحروب باردها وساخنها. وقليل من التأمل في جوهر القضية التي تسمى "بقضية الشرق الأوسط" يؤكد أنها لم تكن أحد إفرازات الصراع الدولي التالي للحرب العالمية الثانية. فالكيان الصهيوني جرى التخطيط لإقامته منذ وقت طويل، ولم تمنع الحرب الباردة الطرف الآخر من تأييد الطرف الأصيل في إقامته، وهو ما دفع شرائح عربية إلى الإقتداء به في الترحيب بالعضو الجديد في العائلة الشرق أوسطية. ولم يؤد استمرار الحرب الباردة إلى تصاعد القدرات العربية، بل على العكس تراجعت تلك القدرات، وهيمنت إسرائيل ومن ورائها أمريكا. ولا أخال أحدا يتجاهل أن كامب ديفيد سابقة على كل التطورات التي تساق كدليل على صدق نية إسرائيل في السلام أو على رضوخها لضغوط أمريكية بسبب تغير الدور الذي تلعبه إسرائيل في المناخ الدولي الجديد.

فالصراع الدائر على الأرض العربية لم يكن صراعا بين الشرق والغرب؛ بل لقد بدأ في شكل صراع بين الاستعمارين: القديم بقيادة بريطانيا وفرنسا، والجديد بزعامة الولايات المتحدة، وقد انهزم الأول في 1956 وانتصر الثاني في 1967. وإلى الذين لا يقرؤون التاريخ الاقتصادي نذكر الواقعة التالية. في خلال الحرب العالمية أنشأت بريطانيا ما يسمى "مركز تموين الشرق الأوسط"، وكان هدفه تحقيق أكبر قدر من الاكتفاء الذاتي في الدول الواقعة شرق وجنوب البحر الأبيض حتى لا يتهدد استقرار المنطقة بسبب نقص المواد التي كانت تستورد من الخارج، وحتى لا تشغل السفن عن نقل احتياجات الحرب. وقد أرادت بريطانيا إبقاء هذا المركز كجهاز تخطيط إقليمي، يوجه النشاط الاقتصادي على نحو يربط المنطقة بالمركز البريطاني. إلا أن الولايات المتحدة رفضت هذا الأسلوب حتى لا يغلق سوق المنطقة أمامها. فقد كانت قاعدة الاستعمار القديم هي استئثار كل مستعمر بمستعمراته دون الآخرين، وكان هذا هو محور الصراع بين المستعمرين. وكان دور إسرائيل هو "رأس الحربة" للقوة الاستعمارية المهيمنة، وهي ما زالت تلعب نفس الدور... هذا هو جوهر الصراع الذي لم يتغير. وما نعيشه اليوم ليس هو مرحلة انتهاء الحرب الباردة، بل فترة بلوغ الاستعمار الجديد ذروة قوته. وبالتالي فإن ما يدعى إليه من تعاون، إقليميا أو عالميا، يرسم بالقدر الذي يجيزه ذلك الاستعمار. وحتى تتهيأ القوى الداخلية لقبوله والدعوة إليه والعمل على إنجاحه، عليها أن تؤمن أشد الإيمان بتفوق التنظيم السياسي/ الاقتصادي لدول المركز. ومن ثم لم يكن غريبا أن نجد أنصار التعاون الإقليمي هم في نفس الوقت المنادون بالتحول إلى الرأسمالية الليبرالية التي تعلي نزعة الربحية الفردية، وتنقل مراكز اتخاذ القرارات الاقتصادية من يد المجتمع ممثلا في سلطته الوطنية إلى أفراد ينتمون إلى نخبة ترتبط ذهنيا ومصلحيا بالنظام العالمي الجديد.

هذا المنطلق الليبرالي يدعو إلى تجاوز الاستراتيجيات المتمحورة حول الداخل، قطريا أو إقليميا، واغتنام الفرص التي تصبح سانحة نتيجة الانفتاح على العالم، ويدعي أنه طالما اجتزنا الحدود فلا فضل لإسرائيلي على أوروبي أو آسيوي إلا بالجودة والرخص. فالعلاقات الاقتصادية عندهم محايدة، والمقياس لمدى سلامتها هو مقياس نفعي بحت. ومن ثم فإن تغليب المنطق الاقتصادي "الرشيد" هو السبيل إلى المعالجة "العلمية" الجديرة بتجاوز الأوهام السياسية. فإسرائيل ليست "بالغول أو العملاق" وليس العرب بالأقزام (والتوصيف للدكتور النجار) حتى يرتعد البعض لمجرد ذكر التعاون معها. يضاف إلى ذلك الادعاء بأن تاريخ العرب ملئ بالفرص المضاعة، وأنه لم يعد هناك مجال لمزيد منها. وهكذا فإنه طالما أن السلام قد أصبح متفقا عليه، وأن الطرف الآخر يتخذ المبادرة بعرض مقترحاته، فلا معنى لأن يتخلف العرب عن مقارعة الفكر بالفكر ومنازلة الاقتراح بالاقتراح، فالعقد النفسية قد زالت أو يجب (وإن كان استرجاع ذكرى 1967 قد تحول من عقدة إلى عقيدة، حتى عند من يتفاخرون بنصر 1973). وينضم هؤلاء إلى موكب تسيره قوى صحت فجأة لتبشر بالسلام وتبذل الكثير من أجل المناداة به، وتغدق الكثير على المشاركين في البحث في أبعاده. ونحيل القارئ إلى نشرة دورية باسم "التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط"، تلخص الدراسات والندوات التي تستدعى حول هذا الموضوع، وتحيط قارئها علما بما يجري الإعداد له من أنشطة في مختلف أرجاء العالم، ويحررها أربعة، لبناني وتركي وإسرائيلي وأردني، ويصدرها من واشنطون ما يدعى "المبادرة من أجل السلام والتعاون في الشرق الأوسط". وقد تفتق عنها ما أسماه البنك الدولي "مبادرة تشجيع البحوث الاقتصادية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، التي آزرها الدكتور النجار بكل ما أوتي من قوة. وترتب على تصدي العديد من الاقتصاديين العرب لها تحويلها إلى "منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا" وإن ظل ذلك المنتدى في واقع الأمر يقصد بالمنطقة "الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، كما يتضح من دعوته إلى للمشاركة في سجل الأبحاث الاقتصادية الذي يقوم حاليا بتجميعه.

وفي سياق المشاركة في موكب الدراسات والتقييم الاقتصادي للبدائل المطروحة، يتلمس الباحثون أوجه النفع التي يمكن أن تعود من هذا المشروع أو ذاك. ويتضح هذا بجلاء من البرنامج الذي أعد لمؤتمر قسم الاقتصاد السابق الإشارة إليه، ومن الدراسات التي قدمها الباحثون. والواقع

أن أي باحث سوف يجد مجالا للتبادل بين أي دولتين في العالم، دون أن يعني ذلك أن الإمكانية تفرض حدوث هذا التبادل فعلا، أو توجب العمل على تحقيقه. وإذا صح ما ينادي به أصحاب هذه المدرسة من ضرورة تغليب قوى السوق، فإنه يصبح من غير الوارد أن تتخذ مثل هذه الدراسات أساسا لفرض علاقات بعينها، سواء بدعوى تعزيز السلام، أو بحجة اغتنام فرص أصبحت سانحة نتيجة السعي إلى إقامته. وهنا تتشعب الطرق، إذ تختلف درجة ونوع العلاقات التي ينادي بها فريق عن آخر. وحتى نتبين حقيقة بدائل تلك العلاقات ذات الطبيعة الدولية والإقليمية فإننا نبدأ بتصنيف تلك العلاقات، ومفهوم الإقليم، وماهية الدول الأعضاء فيه.

ثلاثة أنواع من الدول:

يفترض الحديث عن علاقات بين دول أننا بإزاء دول مستقلة وذات سيادة، تحدد علاقاتها على أساس اختيار حر يتفق ومصالحها الخاصة. غير أن ما يسمى الشرق الأوسط يضم ثلاثة أنواع من الدول:

- دول **مستقلة** ذات سيادة، ولكنها تخضع لضغوط من أجل السير في مسيرة السلام على نحو معين.
- دولة **استعمارية**، استنبتت في المنطقة نتيجة غزو مسلح وبقرار دولي فرضته القوى المهيمنة. والغريب أن التفاوض يمضي دون أن تحدد إسرائيل هويتها أو الحدود التي تنحصر سيادتها داخلها.
- دولة **فاقدة السيادة**، بل إنها حتى الآن لم تكتسب صفة الدولة، وبالتالي لم تتعين حدودها، ولا تتهيأ لها حرية اتخاذ القرار الخاص برسم علاقاتها الخارجية، اقتصادية كانت أم غير ذلك.

والذي يزيد الأمور تعقيدا أن الدولة الأخيرة أدمجت على نحو مخل بالكيان الاستعماري المحتل لأراضيها، بحيث أن قيامها وحيازتها لوضع سوي يتطلب تنظيم عملية **انسلاخ عن الكيان المحتل لأراضيها**، أي السير في الاتجاه المعاكس لتوثيق العلاقات أيا كان مداه. بل إن أجزاء من أراضي المجموعة الأولى ينطبق عليه الأمر ذاته، وحتى لو جرى تحريره فسوف يتم ذلك بشروط تبرر بدواعي أمنية تنتقص من سيادة الدول المعنية. والخطير في الأمر أن الوثائق تشهد بأننا بصدد اتفاقية لترتيبات أولية لأوضاع الفلسطينيين ضمن الأراضي التي تحتلها إسرائيل خلال فترة انتقالية مدتها خمس سنوات. وبالتالي فلا مجال للحديث عن فلسطين كشريك كامل، ولا مجال للحديث عن إسرائيل ذاتها كدولة تنضم بصورة سليمة وسلمية للموقع الجغرافي المسمى "الشرق الأوسط". كذلك لا وجه للمقارنة بعلاقة أوروبا بألمانيا؛ فألمانيا دولة أصيلة بينما إسرائيل دخيلة، لم تكن لها علاقات سابقة يرجى استعادتها في ظل سلام دائم. وإسرائيل تدخل المفاوضات وهي ممتلكة ناصية التفوق العسكري، بينما كانت ألمانيا لا تملك سوى الخضوع لما يمليه عليها الحلفاء المنتصرون. وتمارس إسرائيل إزاء العرب ما مارسه الحلفاء إزاء ألمانيا بعد الحرب الأولى، من فرض شروط مجحفة عليها وهو ما ثبت خطأه، حيث كان ذريعة لاندلاع الحرب العالمية الثانية. وهو يؤدي إلى وضع معكوس، بل ومهين، إذ بينما لا تعترف إسرائيل بأنها بصدد مفاوضات سلام، وتدعي أن الأمر يتعلق بترتيبات لأوضاع الفلسطينيين، فإنها تفرض على العرب التعاون في مشاريع للتنمية الإقليمية كجزء من تلك الترتيبات. فالاتفاق غير مؤهل، لا من حيث الزمان ولا من حيث الموضوع، للحديث عن ترتيبات دائمة تتعلق بباقي دول المنطقة.

أربعة أنواع من العلاقات الدولية:

إذا استبعدنا الحالات التي تتعرض فيها العلاقات الدولية للتوتر والانفصام، والتي قد تصل الأمور فيها إلى حد القطيعة، إن لم يكن الصدام المباشر (على نحو ما ساد حتى الآن)، فإنه يمكن التمييز بين أربعة أنواع من العلاقات التي يمكن أن تقوم بين الدول:

- العلاقات **العادية**، وهي التي يكفي فيها الاعتراف المتبادل وتطبيق ما يتفق عليه في المحافل الدولية، إذا كان كل من الدول المعنية مشاركة فيه. ومن هذا القبيل تطبيق اتفاقية الجات، أو ما يصدر عن الأمم المتحدة ومنظماتها من قرارات. ومن ثم لا تسعى تلك الدول إلى تشكيل باقي علاقاتها على نحو محدد يلزمها بسلوك خاص تجاه بعضها.
- العلاقات **الخاصة**، وهي التي تربط بين دولتين أو أكثر خلال فترة زمنية معينة، نتيجة ترتيبات يتفق عليها. وقد تكون هذه العلاقات طوعية ومتكافئة، كما حدث بين الدول التي وقعت ما يسمى "إعلان دمشق"، أو متسمة بعدم التكافؤ نتيجة اختلاف القوى النسبية، كما هو الحال بالنسبة للعلاقات التي تربط العديد من الدول بالولايات المتحدة، ومنها الاتفاقية الاستراتيجية بينها وبين إسرائيل. ويغلب على هذا النوع من العلاقات الرغبة في التعاون على حل مشاكل معينة، أو على تنظيم استغلال موارد مشتركة بعيدا عن عوامل النزاع. وغالبا ما تكون المياه محورا له، كما هو الحال بالنسبة لتجمع "أندوجو" لدول حوض النيل، والتعاون بين دول حوض البحر المتوسط.
- العلاقات **الوثيقة**، وتنشأ عندما تقتنع الدول المعنية بأن هناك ما يربط بين مصالحها الخاصة في مجالات بعينها، وهو ما كان وراء قيام تحالفات مثل ميثاق الأطلنطي، ومعاهدة الدفاع المشترك العربية. ولا يشترط أن تمتد تلك الصفة إلى مجالات أخرى من الأهداف المشتركة

للدول، كما أنه يمكن، كما هو الحال بالنسبة للعلاقات الخاصة، أن تنتهي عندما تتحقق أو تتغير الأهداف التي كانت محور الترتيبات التي جرى الالتزام بها. ومن هذا القبيل تلك الترتيبات التي ارتبطت بموجبها إسرائيل بالسوق الأوروبية، وعدد من التكتلات الاقتصادية الموجهة أساسا إلى إقامة ترتيبات لتنظم التدفقات التجارية والمالية.

- العلاقات **الحميمة**، وهي التي تهيئ للدول المرتبطة بها فرص الدخول في تكوينات تتنازل لها عن جانب من سيادتها. ويندرج في هذا صيغ الاتحادات التي تقام بين عدد من الدول، وكذلك الصيغ التكاملية المستهدفة تحقيق وحدات اقتصادية تامة على المدى البعيد.

والجدير بالذكر أن ما يسمى عادي normal لا يعني "طبيعي"، إذ ليس هناك ما هو طبيعي في العلاقات بين الدول. لذا فإن "**التطبيع**" هو ترجمة عربية غير دقيقة لكلمة normalization التي تعني العمل بما هو عادي. فإذا اعتبرنا أن إحلال السلام يعني العودة إلى الأحوال العادية، فإنه لا يوجد ما يربط السلام تلقائيا بإقامة علاقات تختلف عما تكون عليه الحال بين أي دولتين لا تربطهما علاقات خاصة. ومن الواضح أن ما يقوم حاليا من علاقات بين مصر وإسرائيل، سواء في النص على بيع البترول لها أو ما يجري من تعاون في بعض القطاعات كالزراعة، قد تجاوز التطبيع بمعناه العلمي الدقيق. كما أن العلاقات الخاصة التي تربط فلسطين بإسرائيل (والمناطق المحتلة من سوريا ولبنان) نشأت في ظل الاحتلال ويتعذر استمرارها في ظل السلام. وبدعوى أن استمرار المقاطعة يدخل ضمن الأعمال العدائية المجافية للسلام والتي تجعل السلام شيئا عديم القيمة في نظر إسرائيل، وأن إنهاء المقاطعة قبل التسوية الشاملة لا يخدم قضية السلام ذاتها حيث أنه يقضي على الحافز لدى إسرائيل للوصول إلى حلول مقبولة مع الأطراف العربية، ينصح الدكتور النجار (صفحتي 187 و 189 من المرجع السابق) بالبدء بما يندرج تحت التطبيع بمعنى إقامة علاقات عادية ولكنه لا يستبعد إقامة علاقات خاصة تتضمن صيغا للتعاون من قبيل تلك التي تطرحها إسرائيل وإن رأى إرجاء تنفيذها (لا التفاوض حولها) إلى ما بعد إنهاء المقاطعة. ولكن ما هو الموقف من الصيغ الأخرى للعلاقات؟

السلام والتعاون:

يستند المروجون أو المؤيدون لدعوة إسرائيل إلى إقامة علاقات تعاون بناء على قبول مبدأ السلام كأساس لمستقبل العلاقات في المنطقة إلى منطق لخصه الدكتور يوسف والي فيما نشرته له جريدة الأهرام قبل وصول المفاوضات الحالية إلى أي صيغة محددة، من أن "فكرة سوق الشرق الأوسط هي فكرة متكاملة، تأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاقتصادية والمصالح المتبادلة لدول السوق، وكذلك الجوانب السياسية المرتكزة على توفير مناخ السلام في المنطقة وما يترتب على مناخ السلام من آثار اقتصادية. فهي سيناريو متكامل للعلاقات الاقتصادية والسياسية بين دول الإقليم وبعضها البعض، وبين دول الإقليم والعالم الخارجي". ما نلمسه من التصريح المذكور هو ادعاء وجود علاقة تبادلية بين السلام والتعاون، والأهم من ذلك أنه ينص على صيغة السوق كمنهج للتعاون، وسوف نتناول المفهوم العلمي لها، ونبين عدم سعي إسرائيل إلى تحقيقه، فيما بعد.

ما يعنينا هنا ادعاء أن القطيعة ارتبطت بالصراع المسلح، وأن بناء مصالح متبادلة كفيل بتعزيز السلام. هذا التبرير فيه مغالطة من ناحيتين: الأولى أنه لم تكن هناك قطيعة، لأن إسرائيل لم تكن قائمة أصلا. وما كان يحدث من تعامل على أرض فلسطين كان يتم بصفتها أرضا عربية، وإن كانت تحت الانتداب البريطاني. وقد ترتب على قيام إسرائيل وعدوانها المستمر إضرار بالعلاقات العربية وإعادة تشكيل البنية الأساسية على نحو مغاير. ويقتضي الأمر إعادة النظر في هذه البنية والعلاقات العربية، بما في ذلك فلسطين الوليدة، قبل النظر في شكل العلاقات مع إسرائيل. الثانية أننا يجب أن نتبين المطلوب: هل هو التعاون من أجل سلام قبلته جميع الأطراف، أم أنه شرط يملي ثمنا لذلك السلام؟ إذا كان الأول هو المقصد فإن تحقيق التعاون رهن بجدية جميع الأطراف في المضي في مسيرة السلام. ووفق المادة الأولى من اتفاقية غزة – أريحا فإن "الترتيبات الانتقالية هي جزء لا يتجزأ من إجمالي المسيرة السلمية، وأن المفاوضات ستؤدي إلى تطبيق قراري مجلس الأمن 242 و 338". إذا فما زال أمامنا خمس سنوات كمرحلة أولية من المسيرة السلمية، ولا تبشر الممارسة العملية بالالتزام بهذا المدى الزمني، أو بشكل السلام الذي يجري التفاوض حوله.

أما اشتراط تحقيق تعاون كشرط لتوفير السلام فمعناه أنه لا يتوقع أن تقدم عليه الدول العربية طوعا إذا استردت حقوقها، وهو ما يتضمن أن تلك الدول تعتبر صيغ التعاون المطروحة في غير صالحها، ولذلك فلا بد من فرضها، بحيث تتعرض لأضرار كبيرة إن هي فكرت مستقبلا في الإخلال بالسلام. وما يضطر العرب إلى هذا أن المفاوضات تتم في إطار غير متكافئ، حيث تملك إسرائيل البديل العسكري الذي فقده العرب بخروج كل من مصر والعراق من الساحة. والثمن الذي تدفعه مصر اليوم أنها تجد نفسها في موقف رد الفعل مما يحدث على الساحة العربية، بما في ذلك دعاوى الهرولة التي راجت مؤخرا، إن لم يكن لإقامة علاقات وثيقة فعلى الأقل لدراسة مبررات إقامتها. من جهة أخرى فإن اهتمام أطراف أخرى بالحث على التعاون ودفع العرب إليه دفعا، يعني أنها تجد فيه نفعا لها. وإذا كان نفع الآخرين لا يعني بالضرورة إضرارا بالصالح العربي، فإن الذي يثير ريبة الرافضين أو المتحفظين على صيغ التعاون المطروحة هو ذلك الإصرار على تجنيد كل القوى للدفاع عنه.

الصيغ المختلفة المطروحة للتعامل:

يغلب على الحوار الدائر الحديث حول ما يسمى "**السوق الشرق أوسطية**"، التي تضم إسرائيل والدول المحيطة بها، والتي قد تمتد إلى دول في المغرب العربي. ويبدو أن كلمة سوق توحي إلى غير المتخصصين بفكرة التعامل في السلع (والخدمات)، بينما صفة "مشتركة" تعني اشتراك عدد من الدول في تلك السوق. والواقع أن هذا المصطلح له مضمونه العلمي الذي يرتبط بمرحلة محددة على طريق التكامل الإقليمي، لها شروطها الموضوعية التي لا يمكن تجاهلها. فالسوق المشتركة تمثل منهجا مرحليا للتكامل ينطلق من إزالة القيود والعقبات التي تحول دون التدفق الحر للبضائع عبر الحدود من خلال إقامة ما يطلق عليه "**منطقة تجارة حرة**"، ثم التحول فيما بعد إلى "**منطقة جمركية**" تفرض على حدودها رسوم جمركية موحدة تجاه باقي العالم. ومثل هذه الترتيبات تسمح للأنشطة الاقتصادية، لا سيما الصناعية المتطورة التي تحتاج إلى أسواق كبيرة، بتحسين اقتصادياتها نتيجة زيادة قدرتها على توزيع منتجاتها في السوق الإقليمية دون عائق، ثم الحصول على حماية يتفق على حجمها من خلال إقرار الرسوم الجمركية المشتركة. وعندئذ يصبح من الممكن السماح بحرية حركة عناصر الإنتاج: رأس المال والعمل على غرار ما يحدث في القطر الواحد ذي السوق الواحدة. وهنا فقط تنشأ **السوق المشتركة** (أو ما يسمى أحيانا بالجماعة الاقتصادية) التي بموجبها يتم توحيد أسواق كل من المنتجات وعناصر الإنتاج. غير أن هذا لا يكون ممكنا إلا إذا اتفقت الدول أعضاء السوق على ترتيبات لتنسيق السياسات الاقتصادية، ليس فقط السياسات الجمركية والمالية، بل وكذلك السياسات النقدية والأجرية، حتى لا تضطرب الحركة في السوق بسبب تفاوت الأوضاع الاقتصادية العارضة أو الدورية، أو بسبب اختلاف السياسات. ومن الطبيعي أن يتجه التفكير إلى إنشاء وحدة نقدية، ترتبط فيها أسعار الصرف ببعضها البعض وفق مصلحة السوق في مجملها وليس فقط بناء على احتياجات توازن اقتصاد كل دولة بمفردها، وقد ينتهي الأمر إلى عملة واحدة يشرف عليها بنك مركزي واحد. غير أن الدور الرئيسي الذي يلعبه الاقتصاد في حياة الشعوب يجعل مثل هذا الوضع متعذرا ما لم تكن الدول الأعضاء متقبلة فكرة إيكال أمر جانب من سياساتها الاقتصادية إلى سلطة فوق وطنية، مما يسهل عليها تقبل إقامة اتحاد فيما بينها، على غرار ما يجري حاليا بالنسبة لأوروبا الغربية. هذا هو لب ما يسمى "المنهج الوظيفي" الذي وجد فيه أنصار إقامة وحدة إقليمية (في أوروبا) مخرجا من التخوف الذي ساد تجاه الدعوة إلى الاتحاد (الفيدرالي) مباشرة.

من جهة أخرى فإن ما تطرحه إسرائيل يأتي تحت عنوان آخر هو "**التعاون الإقليمي**" ويمثل صيغة انتقائية لأنشطة مشتركة قامت هي باختيارها. هذا الأسلوب يسمى "المنهج التعاملي"، وهو شائع في العلاقات الدولية، وبخاصة على المستوى العالمي. وهو لا يلتزم بضرورة توالي الحركة وفق مراحل محددة، بل حسب ما تتفق عليه الأطراف المعنية من مؤسسات ومشروعات وبرامج. والحجة التي يستند إليها أن البدء بالأبسط والأقل مساسا بسيادة الدول يسهّل عليها الانتقال إلى الأصعب، وهو في الواقع أمر غير مؤكد، إذ أن التجارب التي استنفدت ما يدخل ضمن الأبسط سرعان ما تتعثر عند الانتقال إلى الترتيبات التي تقبل تضحيات أكبر، لا سيما في حالة عدم وضوح ما يمكن أن يقود إليه ذلك من أوضاع مستقبلية يدعى أنها تحمل في طياتها منافع لا يوجد ما يؤكد الالتزام بتحقيقها. ومثل هذا المنهج المجرد من المرحلية لا يؤدي بالضرورة إلى تحسين قدرة مجمل الأطراف المشاركة على تحقيق وضع أفضل يرسخ مسار التعاون فيما بينهم، بل هو في الواقع يستدعي إنشاء ترتيبات للحوار المستمر وحل الخلافات، بحيث يفرز هيكلا مؤسسيا معقدا ينشغل بحل الخلافات أكثر من قدرته على تمكين الأعضاء من السير إلى الأمام. ويظهر هذا جليا في مسيرة السلام الحالية وما يعد لها من لجان تظل تتوالى إلى أن ينشأ في نهاية المطاف نسق كامل حولها يمكن تسميته "نظاما شرق أوسطي"، محوره إسرائيل وذريعته التحاور حول السلام، وما يتفرع عنه من قضايا لا توجد مظلة قائمة تعنى بها.

يبقى ما سبقت الإشارة إليه من دعاوى إقامة التعاون الشرق الأوسطي على أساس من "**تكامل الموارد**"، وما يتردد بشأن التكامل العربي من التأكيد على هذا النوع من التكامل، الذي يستند إلى تنوع الموارد الطبيعية وتباين توزيع القوى البشرية، ويتركز حول وفرة المال الذي يتسرب إلى خارج الوطن العربي. ويختلف هذا النوع عما تعنيه المرحلة الثالثة من المراحل السابق الإشارة إليها، والتي تتحرك فيها الموارد وعناصر الإنتاج بحرية، لأن الحركة المقصودة ليست هي إعادة توزيع الموارد إقليميا، بل ضمان ألا يؤدي تباين توزيع الموارد إلى اختلال توزيع الأنشطة الاقتصادية على دول الإقليم بما يتسبب في إحداث فروق في المستويات الاقتصادية تمت تسويتها بإعادة نشر الأنشطة الاقتصادية خلال المرحلتين الأوليين التجاريتين. والمشاهد أن جانبا كبيرا من حركة الموارد بين الدول العربية تم دون الدخول في ترتيبات إقليمية محددة، بل بناء على مواقف الدول الداعية لعنصر أو آخر (المال أو العمال) فظل بيدها القرار. يكفي أن نشير إلى أن حركة العمال اشتملت على قدر كبير من العمالة من خارج المنطقة، وأنه عند أول بادرة خلاف حقيقي جرى ترحيل العمال، وأعيد توجيه الأموال، ولم تفرق حركة العمال والأموال بين ما هو إقليمي (عربي) وما هو غير ذلك. ولعلنا نذكر أن من أهم دواعي إقامة منطقة التجارة الحرة في أمريكا الشمالية (النافتا) كان ضمان إبقاء العمالة المكسيكية في موطنها. فسواء على الصعيد العالمي أو الإقليمي، يتحكم رأس المال في العمال، والمعرفة في الاثنين.

على أنه سواء تعلق الأمر بالوطن العربي (أو أجزاء منه) أو بالشرق الأوسط، فإن الإشارة تتكرر إلى أمرين: الأول أن التكامل الإقليمي أصبح هو القاعدة، فالعالم يعيش عصر الكيانات الكبيرة. ويكمن وراء هذا دعوى مفادها أن أي قطر يكسب الكثير من أي إقليم ينتمي إليه، وهو ما يحتاج إلى تبين مقومات الإقليم الذي يحقق نفعا أكبر له، ونوع العلاقات التي تختار لإقليم أو آخر من بين الأنواع التي عددناها. الأمر الثاني هو تكرار الإشادة بالتجربة الأوروبية، واتخاذها مثلا يحتذى. وتتناول الإشارات واحدا أو أكثر من الصيغ الثلاث التي أخذت بها تلك التجربة:

- الجماعة ذاتها التي عززت السلام في أوروبا وأحالت الصراع الرهيب، الذي قاد العالم لحربين ضروسين، إلى اتحاد تحلم دول أخرى بالانخراط فيه.
- الصيغة القطاعية التي تتمثل في جماعة الفحم والصلب، والتي أرست قواعد للأطر المؤسسية سهلت إقامة الجماعة.
- الصيغة الجزء إقليمية المتمثلة في مجموعة البنيلوكس، إذ أن هذه المجموعة الصغيرة كانت هي النواة الدافعة للجماعة الأوروبية.

وإذا كانت التجربة الأوروبية قد حققت ما حققته من نجاح، فإن التجارب الأخرى، لا سيما في العالم الثالث قد شهد معظمها الفشل. فتجربة المنطقة الحرة في أمريكا اللاتينية تعثرت بسبب تباين حجوم الاقتصادات الأعضاء، وشعور الدول الأصغر أنها بمحاولة الاحتماء بالإقليم من التباينات المماثلة على المستوى العالمي كانت كالمستجير بالرمضاء من النار. وعندما أرادت مجموعة دول الأنديز صغيرة الحجم أن تطور اقتصاداتها لتكون أقدر على التعامل بندية مع الدول الكبيرة في الإقليم، تصدت لها عابرات القوميات المنطلقة من أمريكا الشمالية (بقيادة شركة كريزلر) لتطيح بآمالها. وعندما أقامت إيران وباكستان وتركيا تجمعها القائم على فكرة المشروعات المشتركة (والمتبقي من دول حلف السنتو، وهو ما يذكرنا بأننا بصدد صورة مطورة لذلك التجمع الذي تصدت له ثورة 23 يوليو) كان أهم ما تمخض عنه مشروع لطباعة البنكنوت! واليوم يحاول ذلك التجمع العودة للحياة من خلال تعاون اقتصادي تدعى إليه الدول الإسلامية المنفصلة عن الاتحاد السوفيتي. وعندما أرادت دول شرق أفريقيا التي كانت موحدة أيام الاستعمار إقامة جماعتها الاقتصادية انتهى بها الأمر إلى صدام كان مرجعه أن كينيا بقوتها الاقتصادية النسبية، وبتفضيل من رأس المال الخارجي، استفادت على حساب جارتيها من اتساع السوق الإقليمية، ولم تجد التعويضات المالية عن فقد الكسب من اتساع النشاط الاقتصادي، وهو ما يشير إلى حيوية تقارب المستويات وتوازن المنافع، حتى عند المستويات المتواضعة من النمو، فما بالنا بالتفاوتات التي تبدو جلية بين بلدان الشرق الأوسط. وتكررت الظاهرة ذاتها في أقاليم وسط وغرب أفريقيا. ولم يمنع انضمام موريتانيا والسنغال إلى تجمع استغلال حوض السنغال من نشوب الصراع المسلح بينهما. ويضرب حاليا المثل برابطة جنوب شرق آسيا المعروفة "بالآسيان"، التي ظل تجمعها محدود الأثر إلى أن بدأ أعضاؤها يحققون قدرا أكبر من النمو شجعهم على الدخول مؤخرا في صيغ أكثر فاعلية للتكامل. وأخيرا فأمامنا نماذج التكامل العربي تؤكد أن العرب لم يكونوا أسعد حالا، لا على المستوى القومي ولا على المستويات الجزء إقليمية.

تعريف الإقليم:

إذا كان الهدف من التعاون الإقليمي هو تحقيق تكامل بالمعنى المتعارف عليه علميا، والذي يستشهد بالتجربة التي خاضتها الوحدة الأوروبية كنموذج حي له، فإنه لا بد من وجود قدر كاف من **التجانس الحضاري والثقافي** يتيح للدول أعضاء التكامل أن تدخل في وحدة اقتصادية تشرف عليها أجهزة إقليمية تتمتع بصلاحيات فوق وطنية، سواء لإدارة شؤون التجمع الإقليمي، أو التشريع له وفق تمثيل شعبي على مستوى الإقليم، أو التقاضي أمامها لحسم الخلافات التي قد تثور بين الأجهزة الإدارية أو المنشآت الاقتصادية، بما في ذلك إقامة بنك مركزي إقليمي يشرف على عملة موحدة. وقد بدأت الجماعة الأوروبية بمثل هذه الأجهزة في مراحل السوق الأولية، وطورتها مع الزمن لتدخل مرحلة الاتحاد منذ بداية العام الحالي. والمشاهد أن عددا من الدول الأوروبية ظل بعيدا عن هذا الاتحاد الذي بدأ بستة أعضاء ثم اتسع إلى إثني عشر تنظر في ضم عدد آخر حاليا. وفي جميع الأحوال يظل التجانس الحضاري والثقافي هو الأساس في تعيين **حدود الإقليم**، ولكن الذي يحدد **موعد العضوية** هو التقارب السياسي. فبينما ظلت دول الجنوب الأوروبي مستبعدة بسبب الأنظمة العسكرية التي كانت تتسلط عليها، نجد الدول خارج الاتحاد ظلت عازفة عنه لالتزامها بسياسة الحياد وعدم رغبتها في التورط في صراع مسلح يحتمل نشوبه بين المعسكرين الشرقي والغربي، وهو حائل زال مؤخرا. يبقى بعد ذلك **الفوارق الاقتصادية**، وهذه يجري تنليلها من خلال ترتيبات خاصة سواء قبل إلحاق بعض أعضاء الإقليم أو في مرحلة مبدئية يتدرج خلالها تطبيق القواعد التي يلتزم بها التجمع التكاملي، كما في حالة دول الجنوب الأوروبي.

وتطبق قواعد مماثلة في حالة العلاقات الخاصة أو الوثيقة، وهو ما استفادت به إسرائيل في اتفاقها مع الجماعة الأوروبية في 1974، حيث أمهلت إثني عشر عاما لتطبيق قواعد تحرير التجارة التي منحتها إياها الجماعة مباشرة. ولكن لا يشترط في هذه الحالة التجانس الثقافي والحضاري، إلا بقدر تأثيره في التشجيع على الدخول في مثل هذا النوع من العلاقات. بل إن الدول الأطراف لا يشترط أن تنتمي إلى إقليم جغرافي معين. وإذا كانت مثل هذه العلاقات تسمح بتفاوت المستويات الاقتصادية، فإن الأساس فيها يغلب عليه البعد السياسي، وهو ما يجعل الطرف

الأقوى اقتصاديا في وضع يمكنه من صياغة شروط الاتفاق وتحديد تدرج مراحله إذا رؤي أن يكون مرحليا. ومن هنا قامت الجماعة الأوروبية بمنح عدد دول في الجنوب (أفريقيا والكاريبي والهادي) تسهيلات معينة فيما يعرف باتفاقيات لومي.

والواقع أنه يمكن التمييز بين **ثلاثة أسس** لتحديد حدود الإقليم الذي يرشح لإقامة علاقات خاصة:

- أن يكون أعضاؤه على درجة كافية من التقارب السياسي والاقتصادي، تسمح لكل منهم أن يأمل في تحقيق عائد أفضل من خلال التعاون الإقليمي، يتعذر عليه إذا واجه العالم منفردا. وقد رأينا أن التباين الاقتصادي يهدد بتعرض العضو الأضعف لنفس عواقب عدم التكافؤ السائد دوليا. وحتى يتجاوز الأعضاء مراحل الترتيبات التجارية الأولية وصولا إلى سوق مشتركة فعالة، لا بد من التجانس الحضاري فضلا عن تعزيز التقارب الاقتصادي والسياسي.
- هناك أساس بدا واضحا في الفكر العربي، هو تفضيل القومي على القطري. وقد أدى هذا إلى تجاهل أمر المنافع القطرية، واعتبارها تكريسا للتقسيم الذي فرضه الاستعمار على الوطن الواحد. وانتهى الأمر بانحسار العمل القومي إلى مستويات جزء إقليمية، عجزت في معظم الأحوال عن تلبية تطلعات الأقطار الأعضاء بسبب تواضع قدراتها.
- الأساس الثالث بدا جليا في نموذج النافتا، إذ أنه اتخذ الاتجاه المعاكس للأساس الأول الذي كان هو المبرر الأساسي لإقامة تجمعات إقليمية، بما في ذلك التجمع الأوروبي. فهو حالة تنضم فيها دولة نامية (حاليا المكسيك، وخلفها عدة دول أمريكية لاتينية) إلى قطب رأسمالي كبير، يتعهد بإدماجها في النظام العالمي الذي تعجز عن مواجهته بمفردها. وهناك بوادر لتكرار هذا النموذج في جنوب شرق آسيا، كما أن جنوب أفريقيا مرشحة لنفس الدور في نصف القارة الأفريقية الجنوبي. ويبدو أن إسرائيل تطمع في دور مماثل (وربما راود تركيا نفس الفكرة) في الشرق الأوسط، إلا أنها أضأل من أن تلعب دورا مماثلا للدور الأمريكي أو الياباني.

واضح أن الأساس الأصيل للتجمع الإقليمي السليم يغيب عما يسمى بالشرق الأوسط، والأساس الثاني غير وارد فضلا عن كونه عاق تحقيق التكامل بدلا من حفزه، بينما الأساس الثالث لا تتوفر شروطه، ومعنى تحققه التسليم بأن إسرائيل سوف تظل ممتلكة ناصية التفوق، وهو ما يستنكره المعارضون ويستبعده المؤيدون. ولذلك تحظى ثلاثية تضم الأردن وفلسطين وإسرائيل باهتمام عدد من الدراسات التي ترى فيها نواة للإقليم تشبها بمجموعة البنيلوكس (بلجيكا وهولندا ولكسمبورج) التي قادت حركة المجموعة الأوروبية. وتغفل هذه الدراسات أمرين: الأول أن هذا يشترط التجانس من كافة الأوجه، وهو ما أثبتنا غيابه، والثاني أن هذه المجموعة الأخيرة استنفدت علاقاتها البينية وأرادت بناء علاقات أوثق مع الأطراف الأكبر والأقوى في أوروبا، وهو عكس الوضع العربي. وتذهب بعض الآراء إلى إدراج دول الطوق، بينما أضافت دراسة أجراها البنك الدولي مؤخرا (بناء على طلب من لجنة التفاوض المتعدد الأطراف) اليمن وتونس والجزائر والمغرب. وتترك معظم الدراسات العراق، ولعلها تبقيه احتياطيا لنزاع مستقبل حيث لم يشارك في المفاوضات، كما تستبعد ليبيا وكأنه صدر الحكم بعدم انتمائها للإقليم المزعوم. والملفت للنظر أن عددا من الدراسات يدرج كلا من إيران وتركيا ضمن ما يسمى بالشرق الأوسط. ويميل البعض إلى الترحيب بهذه الفكرة حتى لا يبدو أن إسرائيل تريد الانفراد بالمنطقة العربية. وإذا صح أن هناك قضايا معينة تشترك فيها إحدى الدولتين مع دول أخرى في المنطقة، فإن هذا لا يبرر افتعال إدراج أيهما في ترتيبات دائمة وشاملة، خاصة وأن هذا يتيح لإسرائيل مشاركة في الانتفاع من حلول ليست طرفا أصيلا فيها.

وهم السوق المشتركة:

إذا صح أن أيا من الترتيبات التي تتجاوز العلاقات العادية بالمعنى الذي حددناه لا تتوفر له الأسس العلمية، ومن ثم لا يقدر له أن يبقى، وبالتالي أن يحقق ما يعزى إليه من أهداف، سياسية كانت (السلام) أم اقتصادية (التنمية)، فإن السؤال يثور حول السبب في إصرار إسرائيل وحلفائها على ما يروج له من تعاون إقليمي. وعلى الرغم من ترديد ما يتوهم البعض حدوثه من قيام سوق مشتركة سداها تكامل الموارد، ولحمتها تكامل الأسواق أو توحدها، فإن الواضح أن الاختيار الإسرائيلي/الغربي هو عملية انتقائية بعيدة عن المفهوم الدقيق للسوق المشتركة، ويؤيد البنك الدولي ذلك في دراسته التي أعدها في نوفمبر الماضي بناء على طلب مجموعة العمل متعددة الأطراف المعنية بالتنمية الاقتصادية الإقليمية. فقد اقترح البنك استراتيجية تقوم على العناصر الثلاثة التالية:

- زيادة التعاون الإقليمي في مجالات التبادل التجاري والعمالة ورأس المال، وخاصة المشروعات المشتركة بين عدد من دول المنطقة. ولكن التعاون الإقليمي وحده لن يكفي لحل مشاكل التنمية التي تواجه المنطقة.
- إصلاح سياسات الاقتصاد المحلي، وفق الوصفات التقليدية للبنك والصندوق (والجات) وإعادة توجيه الاستثمارات العامة لتنمية الموارد البشرية والبنية الأساسية وحماية البيئة، وهو ما يتطلب استثمارات إضافية 10 إلى 15 بليون دولار سنويا.

- اعتماد نهج جديد للتمويل الخارجي، يتجاوز المصادر الرسمية التقليدية التي بدأت في النضوب. وفي هذا الإطار تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي (أي دون ذكر للعراق) أحد المصادر الخارجية. ويطرح الصندوق الشرق أوسطي والبنك الشرق أوسطي كمؤسسات إقليمية تتولى التمويل وفقا للعرف التجاري.

وهذه الاستراتيجية تؤكد أمرين: الأول أن السوق المشتركة ليست من الأمور المتوقعة في الأجل المنظور: فهناك مراحل عديدة يجب اجتيازها لكي تقترب دول المنطقة من مقومات إنشائها. والثاني أن دعاوى برامج الإصلاح والتكيف ضرورية لكي يعاد توجيه الاستثمارات العامة لتوفير البنية الإرتكازية والخدمات الأساسية اللازمتين لنجاح المشروعات الإنتاجية التي يقوم بها بطبيعة الحال القطاع الخاص، إذ أن الاستثمارات العامة سوف لا تكفي حتى لتلك المتطلبات. وفي هذا دليل واضح على العلاقة العضوية بين الإصرار على البرامج المشار إليها، واعتبارها أساسا لإنجاح التعاون الإقليمي، بدعوى أنهما من متطلبات التنمية في دول المنطقة. ويظل السؤال قائما: إذا كان إعادة تشكيل البنية الأساسية بهدف إنجاح التعاون الإقليمي يتجاوز قدرات الاستثمارات العامة، فهل على الدول العربية أن تدخل في حلقة ديون جديدة من أجل ضم إسرائيل إلى تجمع إقليمي يتعارض والتكامل العربي الكفيل بتعزيز التنمية لو أحسنت إدارته؟

والواقع أنه لو أمكن إقامة سوق مشتركة بالمعنى الكامل فإننا نواجه أحد احتمالين: الأول أن يؤدي إدراج إسرائيل فيها إلى إنجاحها، وهو ما عجز عنه العرب طوال عقود أربعة، مما يجعلها جديرة بالشكر والتقدير. الثاني أن تنتقل عدوى الممارسات العربية إلى التجمع الجديد، وهو ما يعوق تقدم أعضائه بما فيهم إسرائيل، وينجح العرب بذلك فيما عجزوا عن تحقيقه بالسلاح!! وليست إسرائيل بهذا الغباء، ومن ثم فهي لن تمضي في السوق إلى نهايتها. ويقتضي هذا مناقشة موقفها من المراحل المتتالية بدءا بأول مرحلة وهي الاتفاق على حرية التبادل التجاري للسلع ذات المنشأ المحلي من خلال إقامة منطقة تجارة حرة. واضح أن هذا يهيئ لإسرائيل عددا من المكاسب:

- الإسراع بتنمية الصناعات المتطورة الواعدة بسرعة النمو في ظل الثورة التكنولوجية الحالية، مستفيدة من قربها من الأسواق العربية في الحصول على أفضلية فيها تعفيها من جانب من الضغوط التي تتعرض لها من التنافس الحاد في الأسواق العالمية. ويزيد هذا من صعوبة دخول دول عربية في مثل هذه الصناعات.
- وبحكم ارتباطاتها الاتفاقية الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، وبحكم علاقتها بالسوق الأوروبية، فسوف تستفيد من انخفاض تكاليف ما تحصل عليه من مستلزمات من تلك الدول تمكنها من رفع قيمة المكون المحلي الذي يعطي سلعها أحقية التمتع بشهادة المنشأ وبالتالي الدخول بحرية إلى الأسواق العربية.
- وستجد عابرات القوميات في إنهاء المقاطعة العربية ووحدة السوق الإقليمية ما يهيئ لها فرصا مربحة للاستثمار في صناعات متطورة داخل إسرائيل، تتوفر لها القاعدة البشرية الفنية والخبرة السابقة، وتساعد السوق الموحدة على ضمان كفاءتها الاقتصادية، مهيئة بذلك فرصة لتحسين ميزان المدفوعات الإسرائيلي وتخفيض حاجة إسرائيل إلى معونات كان يتعين على تلك الشركات توفيرها من خلال ضرائب تدفعها إلى دول مقرها (وبوجه خاص الخزانة الأمريكية). ويحقق هذا رغبة إسرائيل في **إعادة هيكلة اقتصادها**، الذي كان موجها للعدوان العسكري المستمر على العرب، وتمكينها من تسريع نموها لتصبح في مصاف الدول الرأسمالية المتقدمة، مستفيدة في الوقت نفسه من هيمنة اليهود على أسواق المال العالمية، والمشاركة من خلالها في توجيه سياسات تلك العابرات. ورغم كبر حجم الاقتصاد الإسرائيلي بالقياس إلى اقتصادات الدول العربية المجاورة (ناتجها المحلي كان 62687 مليون دولار في 1991، وهو يوازي 112 % من ناتج دول الطوق إذ كان 56022) فإن صغر حجمها السكاني يجعل منها سوقا محدودة. فإذا كانت تلك العابرات تصر على إلغاء المقاطعة العربية مباشرة، فإن هذا يعني أنها تسعى إلى تعظيم جدوى استثماراتها في إسرائيل بتعزيز قدرتها على التصدير إلى جاراتها من خلال ترتيبات لتجارة حرة معها.
- وفي الوقت نفسه توجه الاقتصادات المجاورة لها لأن تعمل **كفناء خلفي** لاقتصادها. وتنزلق بعض الدراسات إلى تأكيد هذا الهدف بدراسة ما يسمى بتقسيم للعمل وفقا للمزايا النسبية القائمة، التي تجعل إسرائيل تتخصص في الصناعات المتقدمة تكنولوجيا، ويدخر لمصر والدول العربية الصناعات التي تتميز بكثافة الحاجة إلى مهارات متدنية أو إلى موارد لا تتوفر لدى إسرائيل (كأن يقال أن إسرائيل تتفضل بترك بعض الزراعات لمصر لأنها تحتاج إلى مياه). وكأن المطلوب هو تمكين إسرائيل من تحسين هيكل مواردها، واستمرار إحراز السبق التكنولوجي الذي يمكنها من جذب هجرة يهودية انتقائية تنقل إليها جوانب من التطوير التكنولوجي في الخارج. وتنسى هذه الدراسات أنه قد مضى ذلك العهد الذي كانت فيه المزايا النسبية تتحدد بما تملكه الدول من موارد، بشرية كانت أم مادية، وأصبحت المزايا تتحقق بالتقدم المعرفي المتجدد، وبالسبق فيه لا انتظار استجدائه من إسرائيل أو من غيرها.

ولكن ماذا عن المرحلة الثانية الخاصة بإقامة منطقة جمركية بين دول الإقليم؟ هذه المرحلة تعني توحيد الرسوم الجمركية أخذا بمتوسط الرسوم المفروضة حاليا من قبل الدول الأعضاء، ثم الخضوع في تغييرها لقرار من مجمل أعضاء السوق. وعلى إسرائيل أن تتقبل المتوسط الذي يعكس هياكل الاقتصادات الشريكة، وهو ليس بالضرورة في صالحها. ومع ذلك فإن ما يدعو إليه البنك الدولي من إيلاء أولوية لبرامج التثبيت والتكيف

سوف يضمن تخفيض العوائق الجمركية، وهو ما سوف تكمله اتفاقية الجات الأخيرة وتشرف على تنفيذه المنظمة متعددة الأطراف للتجارة. ومن ثم فإنه لا يوجد ما يحفز إسرائيل للدخول في ترتيبات تحد من حركتها في مرحلة تطوير اقتصادها.

من جهة أخرى فإن الانتقال إلى مرحلة السوق المشتركة التي تضيف لما سبق تحرير حركة عناصر الإنتاج يعني:

- تحرير حركة رؤوس الأموال. ومعلوم أن إسرائيل تعاني من عجز في ميزانها التجاري، يقارب نصف عجز دول الطوق. ففي 1991 كان عجزها 4860 مليون دولار مقابل 11575، إذ كانت صادرات تلك الدول 74 % فقط من الصادرات الإسرائيلية (8785 مقابل 11891) بينما وارداتها 121.5 % (20360 مقابل 16751). غير أن تراجع مواردها من التمويل الخارجي، وبخاصة الأمريكي، يجعلها تتنافس بشدة مع جاراتها. وقد رأينا أن البنك الدولي قدر أن مجرد المضي فيما يقترح من مشاريع البنية والخدمات الأساسية يحتاج إلى موارد خارجية ضخمة، وتظل المشاريع الإنتاجية بحاجة إلى رؤوس أموال. وإذا كانت عابرات القوميات يمكن أن تدبر جانبا من الاحتياجات، فإن مجرد تحرير حركة رؤوس الأموال لن يوفر موارد لدول السوق من داخلها. وتصبح الدول العربية المشاركة في السوق معبرا لأموال الدول البترولية، فضلا عن أموال مواطني دول العجز المستثمرة في الخارج. وواضح أن هذا لا يتطلب إقامة سوق مشتركة بقدر ما يحتاج إلى ترتيبات مؤسسية، مثل البنك الشرق أوسطي المقترح.
- تحرير انتقال البشر وهو ما ترفضه إسرائيل. ففلسفتها الأساسية هي النقاء العنصري، والإعداد لمزيد من الهجرة اليهودية مع مواجهة ما يترتب على هذا من تفاقم البطالة التي تجاوزت 12 %، والحد من عدد السكان العرب داخل فلسطين ذاتها، ونشر رعاياها داخل الأراضي العربية فيما يسمى المستوطنات، وفرض سلطانها الأمني على تلك الأراضي من خلالهم.
- تحرير انتقال الموارد الطبيعية القابلة للانتقال. ومعلوم أن إسرائيل فقيرة في مواردها. وهي تثير مشكلة المياه، وهو أمر غريب، لأنه إذا كان الوطن العربي من أفقر مناطق العالم في المياه، فعلى اليهود البقاء في مواطنهم الأصلية، وترك الموارد الشحيحة لأصحابها. أما أن تظل دولة إسرائيل موطنا أو ملاذا ليهود العالم، ثم يطالب العرب بتزويد من تقرر هي استدعاءهم إليها بالمياه فأمر غير منطقي. من جهة أخرى فإنه سواء في الاتفاقية مع مصر أو في المفاوضات الحالية، يجري التركيز على تزويد إسرائيل بالطاقة، وتتبع لذلك كل الأساليب، بما في ذلك مساعدة دول مثل قطر (ويقترح المهندس خليل مصر أيضا) في تحمل نفقات إسالة الغاز، وتمريره إلى الموانئ الإسرائيلية، وهو ما تقاعس العرب عن التعاون فيه. وواضح أن هذا يجعل إسرائيل تحصل على منافع تحسن من مزاياها الإنتاجية على حساب الموارد العربية، دون انتظار لإقامة سوق مشتركة، من خلال ما يسمى بمشاريع التعاون الإقليمي. فهذا في جوهره تجسيد لعلاقات الرأسماليات المتقدمة مع مستعمراتها التي كانت تمدها بالمواد الأولية.
- تحريك، ولا نقول تحرير، الموارد المعرفية. ولم تكن هذه من العناصر التي عني بها الاقتصاديون الكلاسيك، إذ أنها تعاظمت أهميتها مع تقدم الثورة التكنولوجية الحالية. وليست هذه بعنصر الإدارة أو عنصر التنظيم الذي يتغنى به أنصار سيادة القطاع الخاص، ولذلك لا يعطيها الاقتصاديون الوزن الكافي. ويكفي أن نشير إلى أن ما تضمنته اتفاقية جولة الجات الأخيرة من تأكيد على حماية الملكية الفكرية، معززة بذلك عمل المنظمة الدولية المعروفة بالوايبو التي أقيمت سنة 1970، سوف يترتب عليه آثار ضخمة، جعلته موضع عناية خاصة من الدول الرأسمالية. فالتوجه هنا نحو الحماية، وسوف يترتب على الاستعانة بالمعرفة الإسرائيلية التزامات مالية، قامت السوق أم لا.

وبعبارة أخرى فإن إسرائيل هي المستفيد الأكبر من ترتيبات تحرير التجارة، بينما لا يهمها الدخول في مراحل أخرى من مراحل السوق المشتركة، طالما أنها تحقق المطلوب مما يسمى بالتعاون الإقليمي الذي يجري التفاوض بشأنه وقواها العسكرية تواصل الأراضي العربية وتبطش بالمواطنين العرب. ولو أن اتفاقا تم بشأن إقامة السوق، لكان على إسرائيل أن تنضم إلى إطار مؤسسي كذلك الذي أنشأته الجماعة الأوروبية، وأن تخضع لقراراته المشتركة، وهو آخر شئ تفكر فيه. فهي تكتفي بمنهج **المشروعات المشتركة** الذي عجز العرب عن تنشيطه، وتعاونها القوى الغربية والبنك الدولي في استخدام هذا المنهج بالدعوة إلى البدء بمشروعات البنية الأساسية التي تمتص استثمارات الحكومات العربية وتضيف إلى مديونيتها بما تتطلبه من تمويل خارجي، وذلك من أجل تهيئة الخلفية اللازمة لرفع جدوى مشروعات لا تتمتع بجدوى في ظل الأوضاع الحالية. فالبنية الأساسية المقترحة تعيد رسم خريطة النقل في المشرق العربي (كالطريق الساحلي الذي يتجه جنوبا من تركيا، أو بدائل قناة السويس وأنابيب البترول) وتحقق ترابط شبكات الكهرباء وتزويدها بالطاقة، بينما لا ترقى الترتيبات إلى حد فتح الحدود أمام العمالة العربية، التي سوف تظل في حالة توتر مع تضاؤل الفرص أمامها في دول عربية أخرى كدول الخليج. وتندرج كثير من هذه المشروعات في الاتفاقية مع المنظمة، محاولة الاستفادة من وفرة الموارد المالية التي يمكن أن تأتي من مصادر عدة تحت عنوان إعادة تعمير المنطقة وتدعيم السلام. وبدعوى أن البنك الشرق أوسطي سوف يعمل وفقا لقواعد اقتصادية بحت، فإنه من الطبيعي أنه سوف يكتشف أن المشاريع المتطورة تكنولوجيا يفضل أن توطن في إسرائيل مستفيدة من الترتيبات التجارية المقترحة.

الخلاصة:

يتضح مما تقدم أن ما تطرحه إسرائيل، ليس من قبيل مشاريع التكامل المتعارف عليها علميا، بل هو محاولة انتقائية لعدد من المشاريع المشتركة التي تساعدها على إعادة تشكيل اقتصادها، دون أن تلتزم بالقيود التي يفرضها الدخول في ترتيبات معقدة لسوق مشتركة بالمعنى الكامل. فضلا عن ذلك فإن الأساس العلمي لتلك السوق غير متوفر، خاصة إذا بنيت على ما يسمى بتكامل الموارد. والذين يغلبون علم الاقتصاد يتجاهلون بعض الحقائق التي يقول بها هذا العلم نفسه، ويقللون من شأن الأبعاد السياسية والاستراتيجية لما تمر به المنطقة في الوقت الحالي. من جهة أخرى فإن بعض المفكرين يسترجعون التكامل العربي في مواجهة السوق الشرق أوسطية، وهو أمر يبدو مقبولا، إلا أن بعض الصياغات تجعله يبدو كما لو كان مجرد بديل. ينسى هؤلاء مثلا أن الدول العربية الأفريقية تنضم إلى السوق الأفريقية التي ترمى إلى إقامة "جماعة أفريقية" على مدى زمني طويل نسبيا، ولم يتصاعد صوت بأن هذا مشروع مضاد للتكامل العربي. فما يشوب المشروع الشرق أوسطي أنه يطرح من خلال عملية الفرض بالسلام ما أريد تحقيقه بالقوة، وهو فرض الكيان الصهيوني على الوطن العربي، بحيث تحول الأمر من "صراع الموت للآخر" إلى "صراع إحياء الآخر" حيث الآخر هو الكيان الصهيوني غير محدد الهوية، ومن ثم غير محدد الحدود، خاصة وأنه لم يقبل التنفيذ الكامل لقرارات الأمم المتحدة. فإذا كان الغرض منه إنشاء دولة دينية لليهود، فلن يتطلب ذلك مساحة تتجاوز الفاتيكان، وعليه أن يتخلى عن جميع الأراضي العربية المغتصبة، بما في ذلك القدس الشرقية، التي تضم مقدسات لأديان لا يعترف بها اليهود، وإلا لآمنوا بها. أما إذا كان المقصود هو أن تكون ملاذا ليهود العالم، فإن هذا يعتبر سبة في جبين الغرب، لأن من بقي من اليهود خارج إسرائيل هم أساسا يهود الغرب، الذي عليه أن يعلن احترامه لحقوق الإنسان اليهودي، وعدم تعريضه للأذى بسبب ديانته، اللهم إلا إذا كان هدف الغرب التخلص ممن لديه من يهود من أجل النقاء العنصري. وعلى اليهود التوقف عن تعذيب ضمير العالم عما فعلته النازية بهم، قبل أن يطالبوا العرب بأن ينقلبوا إلى أدوات لتقويم وضعهم المعوج، ولرفع عبء الاقتصاد الإسرائيلي عن كاهل الولايات المتحدة مساعدة لها في محنتها الاقتصادية.

وعلينا أن نفرق بين التفاهم على حل مشاكل معينة تهدد أمن المنطقة، وبين التعاون من أجل التنمية، خاصة وأن الاقتصاد الإسرائيلي ليس – رغم عوامل القوة التي أشرنا إليها – بالاقتصاد السليم القادر على الاعتماد على قدراته الذاتية. فما يشاع عن تقدمه التكنولوجي كان وليد عمليات استلاب من خلال الهجرة، وتجسس ساهمت فيه الجنسيات المزدوجة، وعون أمريكي صريح، آخره التعاون في الصواريخ المضادة للصواريخ. وما حققته إسرائيل من تقدم كان في ظل عون خارجي تتجاوز قيمته للفرد الواحد ضعف الناتج المحلي للفرد من دول الطوق. وحتى لو سلمنا بأنه سوف يعرض ما لديه من معرفة استرضاء للعرب، فإن هذه المعرفة انصبت حتى الآن على صناعات كالماس والصناعات الحربية، ولا نخاله على استعداد لأن ينقلها للعرب الذين يعلن صراحة أنه يحصن نفسه ضد عدوان محتمل منهم. وحتى في بعض القطاعات المدنية كالهندسة الحيوية، انصب اهتمامه على فروع لا تشغل الأولوية الأولى لدينا، فمشاكل العرب الغذائية والزراعية مختلفة. وإذا كنا نحتاج إلى بعض هذه الفروع، فعلينا أن نقصد أكثر مصادرها تطورا وأمنا، قبل أن نصطنع إمكانية تعاون من أجل التمشي مع الرغبة في التعاون، خاصة إذا أعلن صراحة أن هذا التعاون يراد به تعزيز السلام بجعل خسارته حائلا ضد العدوان مستقبلا. وهل حال انتفاع سوريا من مرور النفط العراقي في أراضيها دون استخدام إيقافه كأداة ضغط، رغم عضوية البلدين في السوق العربية المشتركة، مما أجبر العراق على الالتفاف حولها في الأراضي التركية التي أغلقت مؤخرا في وجهه؟ إن منابع المياه ومصبات البترول والغاز وطرق العبور (الترانزيت) أدوات تحكم، يمكن أن تثير من الخلافات ما يعكر صفو السلام أكثر مما يعززه.

تبقى قضية المقاطعة، التي يقترح البعض أن تنهى بمجرد الاتفاق على برنامج لرد الأراضي العربية، وهنا أيضا نجد أن الأمر فيه قدر مخل من التبسيط. فتجربة اتفاقية غزة – أريحا تشير إلى أن هناك من الحيل ما لا ينفذ وما يحيل ما يتفق عليه من مبادئ حبرا على ورق. على إسرائيل أن تعيد كامل الأراضي والحقوق العربية قبل أن ترفع أي من درجات المقاطعة، وعليها أن تزيل مستعمراتها من كافة الأراضي العربية حتى لا تكون بؤر صراع تتذرع بها في إثارة ما يعكر السلام لتتخذ من ذلك ذريعة للنكوص عن التزاماتها. وعلينا أن نتذكر أن إسرائيل تشغلنا بالحوار حول إقامة علاقات مباشرة لا يتوقع لها أن تشكل جانبا كبيرا في الأجل المنظور. وتظل القضية الجديرة بالدراسة هي العلاقات غير المباشرة المترتبة على تغلغل إسرائيل في الأسواق الطبيعية للدول العربية، وفي مقدمتها الأسواق الأفريقية والآسيوية. وقد رأينا كيف استفادت من إعادة مصر علاقاتها معها، وكيف أسرعت بالتحرك إلى الدول الآسيوية بمجرد الاتفاق على ما يسمى إعلان المبادئ، بل وكيف تحركت دول عربية لفتح صفحة جديدة ولو على جثة فلسطين. من جهة أخرى علينا أن ندرس مغزى التحول الذي شهدته جنوب أفريقيا مؤخرا بالنسبة للعرب ولإسرائيل. وإذا كنا قد أثبتنا أن الحوار العربي قد انحرف إلى جدل حول سوق مشتركة لا أساس لها، فإنه قد آن الأوان للتصدي إلى مشروعات التعاون المطروحة، والوقوف صفا واحدا، إن لم يكن لتجنبه وتفادي عواقبها، فعلى الأقل لتحسين شروطها وتعظيم العائد منها. ولنتذكر أن التطبيع يعني مجرد إقامة علاقات عادية لا تلزم أطرافه بأي ترتيبات تعاونية عدا ما تحكم به الاتفاقيات الدولية، إذا توفرت شروطها، ولكن فقط بعد استرداد الحقوق العربية كاملة.